

التخفيف من تداعيات الزيادة في أسعار المحروقات

جريدة "الأحداث المغربية"

الأربعاء 6 أيلول /سبتمبر 2006

الحكومة تحدث صندوقاً لدعم إصلاح قطاع النقل بغلاف مالي يقدر بـ400 مليون درهم

لم تكذ الحكومة تعلن عن الزيادة الجديدة في أسعار المحروقات، حتى سارعت، في محاولة منها للتخفيف من تداعيات هذه الزيادة على بعض القطاعات، إلى إحداث صندوق لدعم إصلاح قطاع النقل، وذلك بغلاف مالي سنوي يصل إلى 400 مليون درهم. وتم الإعلان عن هذا الصندوق أول أمس الاثنين بالرباط، خلال اجتماع عقده وزير النقل والتجهيز، كريم غلاب، مع الهيئات الممثلة لمهنيي قطاع النقل الطرقي للبضائع والمسافرين، خصص لتدارس التدابير الواكبة لارتفاع أسعار المحروقات. وأكد غلاب أن إحداث هذا الصندوق يندرج في إطار تدابير دعم إعادة هيكلة القطاع، مضيفاً أن الغلاف المخصص للصندوق سيتم توزيعه بين النقل الطرقي الرابط بين المدن لنقل البضائع والمسافرين (200 مليون درهم) والنقل الطرقي الحضري (200 مليون درهم). وأشار الوزير إلى أنه سيتم تشكيل لجان مشتركة لتدارس مقترحات مهنيي القطاع في أفق إدماجها في مشروع قانون المالية برسم سنة 2007. موضحاً أن تحرير القطاع يقتضي القيام بإصلاحات هيكلية لكي يتأقلم مع التنمية وينفتح على المنافسة. وأضاف أن هذه المسألة تفسر تحديد التكلفة المرجعية لخدمات النقل الطرقي، موضحاً أن التكلفة يجب أن يعاد تحديدها على ضوء الارتفاع الجديد الذي سجلته أسعار المحروقات، والذي كان نتيجة منطوقية لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. وعلى إثر الزيادة التي شهدتها أسعار المحروقات، كانت الجامعة الوطنية للنقل الطرقي قد طالبت بإجراءات تحفيزية لقطاع النقل خاصة على مستوى الهيكلة، كما دعت إلى تطبيق مبدأ الغازوال المهني الذي يمكن من استرجاع جزء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك. من جهتهم، أبرز مهنيو القطاع، خلال الاجتماع مع وزير النقل، العديد من القضايا التي يواجهها القطاع، خاصة الارتفاع المتكرر لأسعار المحروقات والذي له تبعات سلبية على تنمية القطاع لا يمكن تلافيتها. ودعوا بدورهم إلى تطبيق مبدأ "الكازوال المهني" من أجل تمكين المقاولات العاملة بالقطاع من تغطية جزء من الأعباء التي يتسبب فيها ارتفاع أسعار المحروقات، بالإضافة إلى تقليص الفاتورة النفطية لمهنيي النقل. وأوصى المهنيون أيضاً بأن يتم إشراكهم في بلورة مختلف القرارات ذات العلاقة بمجال اشتغالهم بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية من أجل مواكبة تحرير القطاع، وكذا إرساء تدابير لتطبيق التكلفة المرجعية لعمليات النقل الطرقي. ومعلوم أن أسعار المحروقات قد شهدت ابتداء من ثاني شتنبر الجاري زيادات تراوحت ما بين 56 سنتيماً في اللتر الواحد من البنزين الممتاز و52 سنتيماً في ليتر الكازوال و59 سنتيماً في ليتر الكازوال من نوع 350. في حين لم يطرأ أي تغيير على أثمان غاز البوتان. وعزا رشيد الطالب العلمي الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار البترول بصورة "صاروخية" على المستوى الدولي، موضحاً أن هذه الزيادة "بسيطة" مقارنة مع ما يتحملة صندوق المقاصة، خاصة وأن الصندوق سيتحمل 10 ملايين درهم، بالإضافة إلى المتأخرات لسنة 2006.